الرُّدُود

الحلقة الأولى

# إنّ الضَّلاَلَة حَقَّ الضَّلاَلَة أنْ تُنْكِر مَا كُنْتَ تَعْرِف

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الدُّكْتُور
أبي عبد الرحمن عبد المجيد جمعة
أستاذ سابق بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

istiqamah1446

بسم الله الرحمن الرحيم

# إنَّ الضَّلاَلَةَ حَقَّ الضَّلاَلَةِ أنْ تَعْرِفَ مَا كُنْتَ تُنْكِرُ

الحمد لله، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلم.

أما بعد؛ فإنّ الكذب من أكبر الذنوب، وأقبح العيوب؛ ويعظم قبحه إذا صدر، ممن ينتصب للدعوة، وينسب للمشيخة. وصدق النبي صلى الله عليه وسلم: «**وإنّ الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإنّ الرجل ليكذب حتى يكتب كذّابا**».

قال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (486/2) -في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم: «**إذا خاصم فجر**»-: «**ويعني بالفجور: أن يخرج عن الحقِّ عمدًا؛ حتى يصير الحقُّ باطلًا، والباطل حقًّا. وهذا مما يدعُو إليه الكذب**».

فالكذب يفسد الفطرة، ويلوّث العقل؛ حتى يفسد على صاحبه تصوّر الحقائق على ما هي عليه؛ فيصوّر الكاذب الخيرَ شرًّا، والشرَّ خيرًا، والحقَّ باطلًا، والباطلَ حقًّا، والمصلحة مفسدة، والمفسدة مصلحة، والمنقبة منقصة، والمنقصة منقبة؛ كما نبّه إلى ذلك **ابن القيم في «الفوائد» (135)**.

وهذا ما تجلّى في بيان مرابيع الأخير، والذي أسماه: «**شهاداتي ومشاهداتي**».

فالرجل فسد تصوّره بسبب كذبه الذي هداه إلى الفجور؛ فصار يعرف ما ينكر، وينكر ما يعرف، ويرى الحقّ باطلًا، والباطل حقًّا؛ دعاه إلى ذلك أكاذيبه، التي ظهرت آثارها في بيانه -دون خجل، ولا وجل-.

**لا يكذبُ المرءُ إلّا من مهانتِهِ ... أو عادةِ السُّوءِ أو من قلّةِ الأدَبِ**

**لَبعضُ جيفةِ كلبٍ خيرُ رائحةٍ ... مِن كذبةِ المرءِ في جدٍّ وفي لَعِبِ**

وبعدما ظهرت أخطاؤه العلميّة، وانحرافاته المنهجيّة؛ في الساحة الدعويّة؛ أراد أن يتستر عليها بهذا البيان الهزيل؛ الذي بناه على شهادات زور، ومشاهدات أعمى؛ فحمل في طيّاته: الأكاذيب، والظنون، والأوهام، والتلبيسات، وتلفيق التّهم، وقلب الحقائق، وغيرها؛ كما سيُرَى في هذا الردّ.

ولم يذكر دليلا على صدق ادّعائه؛ بل يسوق الكلام مجملًا؛ على طريقة أهل الأهواء؛ وأحيانا يختصره اختزالًا؛ لتعمية الحقائق؛ وأحيانا يلفّق بين الوقائع؛ فكان حاله مع بيانه؛ كما قيل:

**المستَجيرُ بعَمرٍ عندَ كُربَتِهِ كالمستجيرِ منَ الرَّمْضاءِ بالنّارِ**

علمًا أنّ من تلبيساته: أراد أن يوهم؛ أن لبّ الخلاف، وجوهره؛ هو عقد المجلس؛ للتعمية عن منهج التمييع، وقواعده التي يراد فرضها في الساحة الدعوية، بله عن انحرافاته المنهجية؛ وتقريراته لقواعد المأربي، وخرجاته الأخيرة في اعتبار: الخوارج من السابقين، واللاحقين؛ والخروج بالسنان، واللسان؛ من الجزئيات؛ وخرقه بذلك لإجماع أهل السنة في تبديعهم، وتضليلهم؛ ونحوها؛ كما رددنا عليه في **الحلقة الثانية من «القول البديع»** (ستنشر بإذن الله).

وكأنهم تبادلوا الأدوار؛ فأحدهم يُوهم: أنّ جوهر الخلاف: القنوات السلفية؛ وآخر يوهم: أنّ هذه فتنة التزموا الصمت، وكلا الطرفين عندهم أخطاء؛ والآخر يتربص أي الأقوال أرجح فيميل إليه بعد أن تأرجح.

كما تبادلوا التهم، وتوافقوا في الظنون والأوهام، والظلم؛ فتلقّفها صاحب المشاهدات، وحشَا بها بيانه؛ وهذا ما ستراه في ثنايا هذا الرد بإذن الله.

ووالله، إني لأستنكف أن أجيب عن مثل قصاصات القصّاص هذه؛ التي هي أشبه بحكايات العجائز، ومجالس النسوان، وأحاديث المقاهي. ولقد أحسن من قال:

**أعرِضْ عن الجاهلِ السّفِيهْ فكلُّ ما قال فهو فِيهْ**

**ما ضرّ بحرَ الفراتِ يومًا أن خاضَ بعضُ الكلابِ فِيهْ**

والتي أبان فيها عن شخصيته الهزيلة، وتحوّل طبعه، ومستوى خلقه، وأدبه؛ مما يتنافى مع خلق التكرّم، والتنزّه عن السفاسف، التي يترفّع عنها الكرام؛ كما قال الشاعر:

إذا لم يكن صفوُ الوِدادِ طبيعةً فلا خيرَ في ودٍّ يجيءُ تكلّفَا

ولا خيرَ في خلٍّ يخونُ خليلهُ ويلقاهُ من بعدِ المودَّة بالجَفَا

وينكرُ عيشًا قد تقادَمَ عهدُهُ ويُظهر سِرا كان بالأمسِ قد خَفَا

سلامٌ عَلَى الدنيَا إذا لم يكنْ بها صديقٌ صَدُوقٌ صادقُ الوعدِ مُنْصِفَا.

وقال آخر:

إنّ الكرامَ وإنْ تغيّرَ ودُّهُم سترُوا القبيحَ وأظهَروا الإحسانَا

لكن ابتلينا به، وبأمثاله، كما قيل: «**نحن أبناء الزمان، والناس بزمانهم أشبه منهم بآبائهم، ولكلِّ زمانٍ دولةٌ، ورجال**».

لهذا وجدت نفسي مضطرًّا (والضرورة تبيح المحظورة) للتعليق على ما ورد في بيانه من الأكاذيب، والأغاليط؛ حتى لا يغترّ به من لا يزال يحسن به الظنّ؛ لا سيما، وأنه صار البعض منهم، يتلقّف كلامًا دون تثبت، ولا تبيّن؛ ولا تمحيص، ولا تفحيص؛ بل حالهم كحاطب ليل. قال تعالى: {يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جاءَكُمْ فاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلى ما فَعَلْتُمْ نادِمِينَ}، وقال سبحانه: {إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ}.

وهذا آوان، الجواب عمّا ورد في البيان؛ والله المستعان وعليه التكلان.

**أولا** : أما من جهة الشكل، فإن هذه الكتابة تبدو هزيلة من حيث الحبكة والأسلوب والتركيب والترتيب.

كما أنها تعج بالأخطاء الإملائية والنحوية، فإن كان كاتبها قد خطّها بيده، فتلك مصيبة، وإن كُتبت له فالمصيبة أعظم.

فالرجل - كما يظهر - لا يميز بين همزة الوصل وهمزة القطع، وقد تكررت منه كتابة **(الإجتماع)** بهذه الصورة مرارًا، فضلًا عن غيرها من الأخطاء.

**ثانيا : من جهة المضمون (وهذا أهم)**

قال سمير: «شهاداتي ومشاهداتي»

وجوابه: أنّ هذا من تناقضه، فمن جهة يقول: شهادتي. ومن جهة أخرى يقول: «**وأنا لا علم لي بذلك، لولا أن يقرأ علي بعضهم...**»

**فجعل مصدر شهادته**: عدم علمه بما يَحدث، بل ما يُقرأ عليه من بعضهم. علمًا؛ أنّ الشهادة، لا تجوز إلا بما يعلمه الشاهد، ويسمعه، أو يشاهده؛ لقوله تعالى: {إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ}.

فلا يجوز له أن يشهد بما لا يعلمه؛ لقوله تعالى: {وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً}.

قال سمير: «**خرجت فئة قائلين «أقلامنا من فلاذ لا تكسر» ....**».

وجوابه: أنه لما استعمل الكذب، استعملنا له التاريخ. وبيان ذلك: أنه بعد إصدار البيان الثاني، والذي تضمن كسر أقلام الفتنة. **أحجم السلفيون عن الكتابة**؛ بينما رأس التمييع، صار يصول، ويجول في مختلف الولايات، ودوائرها؛ وهو ينشر قواعد التمييع -لا سيما **بعد صوتيته «منهج الوحش»**- ويدافع عن جماعة الخيمة، أصحاب المجالس السريّة؛ من الصعافقة، والمميّعين؛ الذين فُضح مخطّطُهم في سعيِهم للصلح مع جماعة الاحتواء؛ ويَطعن في السلفيِّين، ويصفهم بالأوصاف القبيحة، والألقاب الشنيعة؛ كما حصل في مجلس بعين تموشنت، ومجلس بمعسكر، ومداخلته في دورة السينغال، ودورة غامبيا، ومجلس رغاية بالعاصمة، وغيرها كثير؛ هذا مما ظهر منها؛ أما مَا خفي، فهو أدْهى، وأمرّ.

أما هؤلاء البطانة السيّئة، وأتباعهم؛ فقد تستّروا، وتكتّلوا في حسابات، وقنوات مستعارة؛ مثل «قناة أريد تنويرك»، و«التصفية والتربية الفايسبوكية»، و«كن سلفيا على الجادة»، وحساب أبي الهيثم، وحساب أبي الحارث، وغيرها كثير؛ وكلها ظهرت بعد البيان الثاني، ثم خرجت قناة «عبدالله بشيخ»، وغيرها مع تسارع الأحداث؛ وكل هاته القنوات، المشرفون عليها مجاهيل؛ ثم افتضحت أسماؤهم؛ ومنها قناة «**المنهج السوي**»؛ **التي استحوذ عليها ظلما رأس التمييع، وحوّلها إلى منبر؛ لنشر الطعون في السلفيين، ونصرة منهجه التمييعي.**

ولم نسمع منه، ولا ممن معه: همسًا، ولا إنكارًا؛ وكأنّه تواطؤٌ مبطّن، وأمرٌ مدبّر؛ تجلّى لكل منصف: أنّ كسر الأقلام؛ إنما هو حقّ، أريد به باطل؛ وأنّ المقصود بالأقلام التي تكسر، هي أقلام السلفيين؛ ولهذا **أعلنوا حربا على القنوات السلفية؛ ليُخلوا الجوَّ لهؤلاء؛ في نشر منهجهم التمييعي، ورمْيِ السلفيِّين بالقبائح، ووصفهم بالحدادية زُورًا؛ لتنفير الناس منهم؛ حتى تتحقّق لهم أهدافهم المبيتة، وخططهم المشينة.**

فلما فَطِن السلفيون لهذه المكيدة، شهروا أقلامهم للدفاع عن منهجهم، وفضح هذا المخطّط الهجين، الرامي إلى فرض المنهج التمييعي على الساحة الدعوية على أنقاض الدعوة السلفية؛ بعد السعي لإسقاط قواعدها في الجرح والتعديل، وتشويه سمعة أتباعها. فكانوا أحسنَ فَهْمًا منه، وأبعد عن الفتن، وأبغض إليها؛ ولهذا سعوا لإخماد فتنة التمييع، والتخذيل.

وقوله: «فاستمرت القنوات تكتب وتشغب...».

وجوابه: أن هذا من التمويه؛ فإنّ القنوات السلفية، كانت تدافع عن المنهج السلفي، وتردّ بعلم، وتفنّد شبهات التمييع ولم تكن ردودها إلا ردة فعل عن التهجم والطعونات وبيان الكذب.

**فأين شهادته، ومشاهدته من قنوات التمييع؟! فهل كان يرى: أنها تنثر الورود، وتنشر العلم، وتنصر المنهج السلفي؟! أم تغافل، وتجاهل ما تنشره من الطعون، والسباب، والفجور في الخصومة، والأكاذيب، ونحو ذلك؟!** أم أنه: لا علم له بذلك، ولم يُقرأ عليه ما يجري في الساحة، وما يُكتب في المواقع؛ إلا ما تعلّق بالقنوات السلفية؟! وهذا يدلّ على أنّ لقاءاته، واجتماعاته الخاصة؛ كانت مع جماعة التمييع؛ وأما السلفيون، فكان يستميلهم إذا حضروا، ويغلق عليهم هاتفه إذا غابوا؛ لأنّه جعل نُصب عيْنِه: القنوات السلفية.وحاله كما قال الشاعر:

**وعينُ الرِّضَا عن كلّ عيبٍ كليلة ولكن عين السّخط تُبدِي المساويَا**

وأما قوله: «وأنا لا علم لي بذلك، لولا أن يقرأ علي بعضهم ما يجري في هذه القواقع».

فجوابه: أنّ هذا من غرائب عجائبه، وربُّ عذرٍ أقبح من ذنب؛ **فالمنقصة صارت عنده منقبة.**

فهل من ينسب إلى المشيخة، لا يعلم بواقع الساحة الدعوية؟! وقواعد المنهج تضرب، وقواعد التمييع تفرض؛ وهو: لا علم له بذلك، ولا يأبه له. ولولا أن يقرأ عليه، لما علم بما يجري؛ بل يكتفي بمشاهداته؛ كالمتفرج. فليت شعري! فعلى أي أساس بنى شهادته -كما سبق التنبيه عليه-؟!

وأيضا: اكتفاؤه بما يُقرأ عليه من غير تثبت، ولا مراجعة: من التلقين؛ وهو قدح؛ كما قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (58/4): «**وهذا أكثر ما عيب به سماك (يعني ابن حرب)؛ وهو قبول التلقين؛ وإنه لَعَيْبٌ، يُسقط الثقة بمنْ يتّصف به؛ وقد كانوا يفعلون ذلك بالمحدِّث؛ تجربةً لحفظِه، وصدقِه، وربما لقّنوه الخطأ**».

وقال قتادة: «**إذا سرّك أن يكذّب صاحبك فلقِّنْه**». المصدر السابق.

وقال الصنعاني في «توضيح الأفكار» (155/2) -في تعريفه للتلقين-: «**وهو: أن يلقّن الشيء، فيحدّث به من غير أن يعلم: أنه من حديثه. فلا يقبل؛ لدلالته على مجازفته، وعدم ثبته، وسقوط الوثوق بالمتّصف به**».

وهذه بليّة، ورزيّة؛ بالنسبة لمن يتصدّر الدعوة، ويُنسب للمشيخة؛ وينصب نفسه ساعياً للصلح: أن يكون **أذنًا؛ سمّاعا لما يُقرأ عليه؛ ولعل هذا هو السبب في تعدّد أقواله، واضطرابها**؛ فمقتضى كلامه: أنه كلّما قرأ عليه أحد؛ بنى رأيه على قوله؛ ثم إذا جاءه آخر وقرأ عليه بخلافه، غيّر رأيه؛ وهذا يدل على أنه لا يبني أقواله ومواقفه على علم، وإنما على مجرد سماع مَن هب ودبّ، وشتم وسبّ...

وقوله: «فكلمت (ع ج) عن هذه القواقع وما يجري فيها....».

وجوابه: أنه لفّق بين مجلسين؛ فمسألة القنوات، **تكلمنا عنها في سيارته بجنب بيتي؛ وبيّنت له خطأه في تخريّجه القضية على الإبهام، واستدركت عليه، فطأطا رأسه.**

وأمّا مسألة الإشراف على قناتَي: «**تنوير الحوالك**»، و«**أريد زينك**»؛ فكان الحديث عنهما عبر الهاتف؛ وذلك بعد مماطلات لزهر في الجلوس، فأخبرني أنه يشترط غلق القناتين. وقال: «**صرنا نخاف نتكلم**». فأجبته: أنه إذا كانت المشكلة في القناتين، أنا مستعد للإشراف عليهما. فسُرَّ بالأمر. ثم أفاجأ -بعد يوم أو يومين- بتغريدة، تنقل عن سمير بشرى: **أن الشيخ عبد المجيد تبنّى القناتين. دون علمي، ولا مراجعتي، ولا استشارتي. علمًا أني أخبرته: أني أنا سأعلن عن ذلك. ففهمت الآن: أنه أراد أن يتركني أمام الأمر الواقع. وإلّا؛ فإنّ قضية إشرافي على القناتين، كانت ستطرح في الاجتماع.**

وقوله: «أقول فبعدما سعيت للصلح والإصلاح في هذه الفتنة كان (ع ج) رافضاً للاجتماع بدايةً، ثم لما نقلت له ما قاله لي الشيخ أزهر من أنه مستعد أن يقبل رأسه إن هو أخطأ في حقه" فلما قلتها له فرح وقبل الاجتماع بعدما كان يقول لن يجمعني به سقف واحد.

وجوابه: أن هذا كذب صريح، وتلفيق قبيح؛ وبيانه: أنه بعد صوتيته الأولى، التي كذّب فيها الاتفاق، وتهجّم على السلفيين، وانتصر لجماعة التمييع بقواعد التمييع؛ وأعاد تأجيج نار الفتنة -بعدما أخمدت؛ بسبب الاتّفاق، واستجابة الجميع للنصيحة- واتسع الخلاف، والتراشق في مواقع التواصل؛ اضطر لعقد اجتماع جديد لتدارك الأمر؛ وكان آيت علجت رجع من سفره، فدعاني إلى بيته، وعرض عليّ فكرة الاجتماع، فرفضت، وقلت يومئذ: «لا يجمعني به سقف». بناء على ما صدر منه في صوتيه. فقام وترجّاني، وَقبَّل رأسي، ويدِي؛ فقلت له: صارت مجالسه لا تؤتمن، فلا نأمن أن ينكل مرّة أخرى، ويكذبنا في العلن. فقال: سنكتب هذه المرة بيانًا، ونلزمه بقراءته. فقلت له: فإن نكل بعد البيان مثل المرة الأولى. قال: سنتخذ منه موقفا. قلت: وعد! قال: وعد.

فقوله: «لن يجمعني به سقف واحد».

**كان بعد الاجتماع الأول، وقبل الاجتماع الثاني؛ وقد ألغي هذا القول بحضوري للاجتماع، وإصدار البيان؛ بقراءة لزهر له، وتوقيع الجميع.**

وبعد تسارع الأحداث، **جاءني سمير، وأخبرني: أن لزهر أرسله إليّ من أجل الاجتماع**، وذكر لي: أنه يقول: «أنا مستعد أن أقبل رأسه، ويده، وأتراجع عن كل الأخطاء المنسوب إليّ، وانا مستعد أن أمضي على بياض». هذه عبارته؛ خلافا لما نقله سمير الآن، واختصرها.

وأجبته قائلا: «لا أحتاج أن يقبل رأسي ولا يدي، أن سبلت عرضي لله، هناك قضايا دعوية، وأخطاء منهجية، لا بد أن تناقش في المجلس.

ثم ذكرت له بعض المآخذ، **وقلت له: ولو نكل مرة أخرى، أو رفض الاجتماع؟!** قال: سنتخذ منه موقفًا. قلت له: كلمة رجال؟! قال: نعم. فقلت: غدا، وبعده عندي موعد، نلتقي يوم الخميس. ثم يوم الموعد، نتفاجأ بإلغاء الاجتماع. وأخبرني: أن آيت علجت، هو من أفشل اللقاء، وأنه أوغر صدر لزهر. وقال: هو الشرّ.

وبعدها فشلت كل مواعيد الاجتماع، وصار لزهر؛ يعتذر، ويماطل، ويتهرب، وينكل، ونكلوا بنكوله؛ ولم يحفظوا الوعد المشروط. والله المستعان.

وكأن المماطلة والتهرب في المواعيد، مع زيادة التهجم سنة تمييعية، لتقوية الساعد وكسب التأييد، وتكتيل الجموع .

كما ذكر الشيخ ربيع ـحفظه الله ـ **عن مماطلات العرعور** : « مع أن حربه لي بدأت من ١٤١٤ هـ حين صدور كتابي أضواء إسلامية» **لقد أعطى ربيع لعدنان مهلة طويلة للتراجع عن باطله، وهو لا يزداد على مر الأيام إلا عتوا واندفاعًا في باطله وسعيا حثيثا في أمور لا يحسن ذكرها هنا وهناك، ولا يزال إلى يومنا هذا .ويبدو أن هذه المواعيد العرقوبية والمماطلات كلها حيل ومناورات إلى أن يقوي ساعده، ثم بعد ذلك يعلن حربه، وقد حصل له ذلك، وفعل.**» «مجموع الرسائل والكتب (52/11)»

وكما قيل :

ابدأ بقولك:"لا" من قبل قول نعم  يا صاح بعد نعم ما أقبح العللا

واعلم بأن نعم إن قالها أحد  عند المواعيد لم يترك له جدلا.

وقوله: «...الأمر الذي جعلني اتصل على (ع.ج) لأخبره بما حصل مع الشيخ تشلابي فاستنكر واتهم الذكاء الاصطناعي !! ودافع عن قنواته».

وجوابه: أن هذا من التمويه، والبهتان؛ **فالذي استنكرته نسبة التهديد إلى القناتين؛ وأن هذا محض كذب**. ولما **اتصل بي شلابي**، يخبرني بما حصل له، نفيت له أن تكون القناتان، قامتا بذلك؛ وأرجعت الأمر إلى احتمال وجود المندسين، أرادوا تأجيج الفتنة، وإطالة عمرها.

وقد سألته: هل يوجد ختم، أو شيء يثبت تورط القناتين؟! **وطلبت منه تصوير رسالة التهديد؛ فبدأ يتهرب!.**

ولما اتهم بعض إخواننا بتواطئهم؛ وراجعوني في ذلك، فأكدت لهم مطابلته بصورة من الرسالة؛ **فكان دائما يعتذر، ويتهرب**؛ وإلى حد الساعة لم يقم دليلا على دعواه، **بل اتّهم في الأخير: «الذكاء الاصطناعي» بمحو الرسالة من هاتفه.** !

وقوله: وبقيت قنوات الشر تكذب وتهرف بما لا تعرف في حق المشايخ جميعا -حفظهم الله- واتهامه ـ أي الشيخ أزهر من أنه كبير المميعة ، مميع و....!

وجوابه: أن هذا كذب، بل قناة «التنوير الحوالك»، ردّت عليه في مسألة علمية، وهي حكم قنوات المجاهيل، وبيان تناقضه في ذلك، واستعملت الأسلوب المؤدب في ردّها، وقد قال سمير نفسه في أحد مجالسه -تعليقًا على هذه الشبهة-: **هناك فرق بين الرد العلمي، وبين الطعن.**وأشار إلى ذلك في مسودة البيان الذي كتبه للاجتماع.

لكن دائما، ينظر من عين السخط، فيبدي المساوي على القنوات السلفية، ويغضّ الطرف عن قنوات التمييع، التي كانت تنشر الشتائم، والسباب، والطعون، والأكاذيب... والله المستعان.

وقوله: «وأنا في كل مرة أحاول تهدئة الوضع والوصول إلى حل فقال لي عندها أستخير وأستشير فلما سمع (ع.ج) إغتاظ لذلك وقال هو لا يريد الاجتماع إذا».

وجوابه: أن هذا كذب، وتلفيق؛ **فقول لزهر: «أستخير وأستشير».** كان هذا في محادثة مع أحد المشايخ الأفاضل من الخارج، لما أظهرا له الموافقة في الأول، على الاجتماع، ثم نكص بعد، وقال له ذلك.

وكان سمير يستنكر في كلّ مرة مماطلات لزهر، **وكان يرجع سبب عدم جلوسه لحسان، وأنه هو من أوغر صدره، وأفشل جميع اللقاءات**؛ والله المستعان، وعليه التكلان.

قوله: «وأنه لازال يريد الإجتماع به، وهو الذي افترقنا عليه في رمضان قبيل سفره».

جوابه: أن هذا كذب، وتلبيس، وتعمية للوقائع والحقائق؛ **ففي الأسبوع الأول من رمضان -وبعدما كتبنا وصيتين، قبل حلول رمضان، وبعد حلوله؛ نصحنا فيها الإخوة بترك الخصومات، واستغلال هاته الأيام المباركات لازدياد من الخيرات، وتكلمت عن الصلح والاجتماع، ووأد الخلاف، ودفن الأحقاد والأضغان**؛ فيتفاجأ الناس بصوتية له في عزّ رمضان، وبدايته في سابعه؛ ملأها سبًّا، وطعنا، وإفكا، وزرا، والاتهام بالباطل، وتلفيقًا للتهم... دون أدنى مبرّر!

أما الساعي المفترض، صاحب المشاهدات، فلم ينبس ببنت شفة، ولم نسمع منه همسًا، ولا حرّك ساكنًا، ولا أسكن متحرّكًا؛ بل التزم الصمت المطبق، واكتفى بقوله: سأنسحب.

وهو الذي **وعد أنه إذا نكل، نتّخذ منه موقفًا.** وفعلًا قد اتّخذ موقفًا، لكن ممن كان يسعى للجلوس، ووأد الفتنة، ونصرة المنهج السلفي، وكسر قواعد التمييع؛ والله المستعان، وعليه التكلان.

ثم يخرج ليتباكى على الاجتماع، وعلى من أحدث فتنة في الساحة الدعوية، وأحيا منهج التمييع، وقواعده، وسلط لسانه على السلفيين؛ وصدق النبي صلى الله عليه وسلم: «**سيأتي على الناس سنواتٌ خَدَّاعات، يُصدّق فيها الكاذبُ، ويُكذّب فيها الصادق، ويؤْتَمَن فيها الخائنُ، ويُخوّن فيها الأَمين، ويَنطق فيها الرويبضة. قيل: وما الرويبضة؟ قال: الرجل التافه في أمر العامة**» رواه ابن ماجه (4042) عن أبي هريرة، وصححه الألباني في «الصحيحة» (1887).

وقوله: «... وقلت أن الشيخ أزهر بشر يخطئ ويصيب ولكنه سرعان ما يرجع».

وجوابه: أين سرعة رجوعه إلى الحقّ؟! وهو من أشعل فتيل الفتنة بصوتياته، وأجّج الساحة الدعوية، ورفض الاجتماع؛ من أجل إخماد الفتنة ،وبقي يتهرب، ويتلاعب؛ ولم يتراجع؟!

وأين سرعة رجوعه إلى الحق، والمشايخ الذين حذروا منه، قد أفضوا إلى ربّهم؛ وقد مضى عليهم السنون، **وهو لم يتراجع؛ بل لا يزال يكذب، ويراوغ في بيع كتب أهل البدع؟!**

وأين سرعة رجوعه إلى الحق؛ وهو لم يرد المظالم العظائم؟!

وأين سرعة رجوعه إلى الحقّ؛ **وقواعد التمييع، تجري على لسانه، ويطبقها في مواقفه؟!**

وأين سرعة تراجعه؛ ولم يتحلّل من أعراض السلفيين، التي انتهكها في صوتياته، حتى في المواسم العظيمة؛ وسنَّ في ذلك سنة سيّئة لأتباعه؟!

وهاته المؤاخذات، كان ينكرها عليه؛ لكن صار يعرف ما كان ينكر، ويصوّر الحقّ باطلا، والباطل حقًّا!

قوله: «فإذا كانت التوبة تحتاج إلى توبة فلا توبة إذا؟ وهذا منهج ضال مخالف لمنهج السلف».

والجواب عنه من وجهين:

**أولهما:** أن الله عزوجل اشترط في التوبة: الإصلاح، والبيان، فقال: {إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ}.

قال الشيخ السعدي في «تفسيره» (77): «**أي: رجعوا عما هم عليه من الذنوب، ندما وإقلاعا، وعزما على عدم المعاودة {وَأَصْلَحُوا} ما فسد من أعمالهم، فلا يكفي ترك القبيح حتى يحصل فعل الحسن. ولا يكفي ذلك في الكاتم أيضا، حتى يبين ما كتمه، ويبدي ضد ما أخفى، فهذا يتوب الله عليه**».

فأين هو الإصلاح ما أفسده في الفتنة؛ من القضايا الدعوية التي بناها على **القاعدة: «دعاة لا قضاة»**؛ من الطعن في السلفيين، ووصفهم بالألقاب الشنيعة؛ من منهج الوحش، والحدادية النتنة، والغلاة، والمسقطين، وأصحاب الكارطة، والإرهاب في المنهج، ونحوها؟!

وأين إصلاحه مما أفسده مع جماعة التمييع؛ من الانتصار لهم، والدفاع عنهم، والسعي في فرض منهجهم؟!

وأين تراجعه عن القاعدة؟! وهو **قد صرح بأنه يعتقدها، وإنما قال: تبت. من باب التنازل.** كما ثبت في **شهادة الإخوة من سطيف**؛ بل قد صرح به في مقاله الأخير: «الشهب الواهية».

وأين العزم على عدم العودة إلى الذنب؟! وهو لا يزال قائمًا على منهج التمييع، والطعن في السلفيين.

**والوجه الثاني:** أنّ إنكاره ذلك من جهله بأصول أهل السنة في إنظار المخالف، حتى تظهر صدق توبته، ويعلن عن تراجعه، وعن ولائه لأهل السنة، وتبرّئه من أهل الأهواء.

فقد أَنْظَر النبيُّ صلى الله عليه وسلم كعبَ بنَ مالك، وصاحبيْه -لما تخلّفوا عن غزوة تابوك- خمسين ليلة، حتى أنزل الله عز وجل قوله: {لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ، إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ، وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ} حتّى بلَغ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ}.

قال أبو حاتم محمد بن إدريس: «**ولقد ذُكر لأبي عبد الله أحمد بن حنبل رجلٌ من أهل العلم، كانت له زلّة، وأنه تاب من زلّته؟! فقال: لا يقبل الله ذلك منه حتى يظهر التوبة، والرجوع عن مقالته، وَلْيُعلمنّ، أنه قَالَ مقالته: «كيت وكيت». وأنه تاب إلى الله تعالى من مقالته، ورجع عنه، فإذا ظهر ذلك منه حينئذ تقبل. ثم تلَا أبو عبد الله: {إِلاَّ االذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا}.** ذكره ابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» (300/1).

وقال المَرُّوذِي: «أخبرنا: أنّ أبا عبد الله، ذكر حارثًا المحاسبي، فقال: حارث أصلُ البليّة -يعني حوادث كلام جهم- ما الآفة إلا حارث، عامة مَن صحبه أنْبَتَكَ، إلا ابن العلاف، فإنه مات مستورًا، حذّروا عن حارث أشدَّ التحذير.

قلت: إنّ قومًا يختلفون إليه؟ قال: نتقدّم إليهم، لعلّهم لا يعرفون بدعته، فإن قَبلوا، وإلا هُجروا، ليس للحارث توبة، يشهد عليه، ويجحد، إنما التوبة لمن اعترف». «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (150/1).

وقال ابن مفلح في «الآداب الشرعية» (109/1): «**قال أحمد -في رواية المروذي؛ في الرجل يشهد عليه بالبدعة، فيجحد-: ليست له توبة، إنما التوبة لمنِ اعْترف؛ فأمّا من جَحَد، فلا توبة له.**

**وقال في رواية المروذي: وإذا تاب المبتدع، يُؤجّل سنَة حتى تصحّ توبتُه. وَاحتجّ بحديث إبراهيم التيمي: «أنّ القوم نازلوه في صَبيغ بعد سنَة، فقال: جالسوه، وكونُوا منه على حذر».**

وقال القاضي أبو الحُسين -بعد أن ذكر هذه الرواية، وغيرها-: فظاهر هذه الألفاظ، قبول توبته منها؛ بعد الاعتراف، والمجانبة لمن كان يقارنه، ومُضيّ سنَة.

ثم ذكر رواية ثانية: أنها لا تُقبل. واختاره ابنُ شَاقلّا. واحتجّ لاختياره بقوله عليه السلام: «**من سنّ سنّة سيّئة، كان عليه وزرها، ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة**». وروى أبو حفص العكبري بإسناده عن أنس مرفوعًا: «أن الله عز وجل احتجب التوبة عن كل صاحب بدعة». انتهى .

وقال السفاريني في «غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب» (851/2): «**وتوبة المبتدع؛ أن يعترف بأنّ ما عليه بدعة. قال في «الشرح»: فأمّا البدعة، فالتوبة منها: بالاعتراف بها، والرجوع عنها، واعتقاد ضدّ ما كان يعتقد منها**».

فهذه النصوص عن إمام السنة، الإمام أحمد بن حنبل؛ تؤكّد على أن شرط توبة المخالف: إعلان توبته، والاعتراف بالخطأ، والرجوع عمّا قاله حقيقة، **لا تنازلًا؛ لذرّ الرماد في الأعين؛ وأنه قال كذا وكذا، وأنه تاب وتراجع عن مقالته، وترك ما كان يعتقد، وموالاة أهل السنة (السلفيين)، والتحلّل من الطعون فيهم، ومجانبة المخالفين (جماعة التمييع)، ثم ينظر سنَة؛ حتى تظهر صدق توبته.**

ولا يشكّ أدنى منصف: أن لزهر **لم يتراجع**، بل كان سببًا في نشر التمييع، وإحياء قواعده، وإخراج بعض من ينتسب إلى المشيخة، والأئمة، والطلبة: **إلى منهجه التمييعي**؛ بعدما كانوا ينتسبون إلى المنهج السلفي؛ وتسبب أيضا في تطاول حدثاء الأسنان على السلفيّين، والطعن فيهم، وفتح لهم الباب في ذلك على مصراعيه.

وهكذا من قبله عرعور، والمأربي، والحلبي، ونظرائهم؛ تسببوا في نشر قواعد التمييع، وانحراف كثير من الشباب عن المنهج السلفي إلى هذا المنهج الأفيح التميعي.

وقد تناول العلامة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي – حفظه الله – عدة أمثلة لأشخاص أعلنوا تراجعهم عن أخطاء جسيمة، لكن عند التمحيص والتدقيق، يتبين أن تراجعهم ليس إلا شكليًا أو مخادعًا هزيلا، ولا يرقى إلى التوبة النصوح، ولا يشفي العليل.

من الأمثلة على ذلك، تراجع عدنان عرعور الذي وصفه الشيخ ربيع بأنه مجرد "دعاوى كاذبة" كما قال في «مجموع الرسائل والكتب (52/11)»: «**وتراجعه دعاوى كاذبة، وإذا أتى ببعض الألفاظ المجملة أتبعها بما يميعها ، ويرفقها بالطعن والتشويه والافتراءات بما لا يصدر إلا من أمثاله، فليس هنا رجوع إلا ما ذكرناه، يرافقه التبجح والتعالي والتهوين من أخطائه الجسيمة حتى كأنها ذباب يمر بأنفه، فيقول بيده هكذا، ويفتعل خلال ما يدعيه من رجوعه المزيف للأبرياء ذنوبا من لا شيء، ويجعلها عظائم تتضاءل أمامها العظائم** »

ولهذا، لم يقبل كذلك الإمام أحمد توبة المحاسبي؛ لأنه كان سببًا في نشر مذهب جهم بن صفوان، وأضلّ بذلك خلْقًا كثيرًا. وتأمل قوله: «حارث أصلُ البليّة -يعني حوادث كلام جهم- ما الآفة إلا حارث، عامة مَن صحبه انبتك، إلا ابن العلاف». وابن العلاف: هو الحَسن بن عليّ بن أحمد البغدادي، أبو بكر ابن العلّاف، المقرئ الشاعر. ترجمته في «تاريخ بغداد» (375/8)، و«تاريخ الإسلام» (338/7).

قوله: «...وقد اتصلت به فقال إنما قصدت بها من يحط من السلفيين إذا أخطؤوا من أول وهلة، وأنه لم يقصد معناها العرعوري الإخواني وهذه قلتها مرارا وتكرارا...».

وجوابه: أن هذا الاعتذار أولى أن يعتذر منه؛ لأننا أُمرنا أن نأخذ بالظاهر، وما ينطق به اللسان، وأجري على ذلك حكمُه، ولم نؤمر أن نشق القلوب، لنعرف: هل يعتقدها أم لا؟! كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لأسامة بن زيد رضي الله عنه، -وقد طعن رجلا، قال: لا إله إلا الله-: «**أقال لا إله إلا الله وقتلته؟! قال: قلت: يا رسول الله، إنّما قالها خوفًا من السلاح! قال: أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم: أقالها، أم لا؟ فما زال يكررها علي حتى تمنيت أني أسلمت يومئذ**». رواه مسلم (96).

وقال عمر رضي الله عنه: «**إنّ أناسًا كانوا يُؤخذون بالوحي في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنّ الوحي قد انقطع، وإنّما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم: فمن أظهر لنا خيرا، أمِنّاه، وقرّبناه، وليس إلينا من سريرته شيء،**

**الله يحاسبه في سريرته؛ ومن أظهر لنا سوءًا، لم نَأْمَنْه، ولم نصدِّقْه، وإن قال: إنّ سريرتَه حسنة** ». رواه البخاري (2641).

قال الحافظ في «الفتح» (252/5): «**قوله: «سوءا». في رواية الكشميهني: «شرًّا». وفي رواية أبي فراس: «ومَن يُظهر لنا شرًّا، ظنَنَّا به شرًّا، وأبغضناه عليه؛ سرائرُكم فيما بينكم، وبين ربكم».**

ولهذا اتّفق أهل العلم على أنّ الأحكام؛ تجرى على الظواهر، والله يتولّى السرائر.

وقوله: «قولكم أن الشيخ أزهر لم يكن يدري ما يدور في فتنة الدكتور حتى أفهمناه «مسألة الحاكمية» وهذه ليست منقصة».

وجوابه: أنّ هذا من غرائبه، وتهوينه للقضايا المنهجية؛ من أجل تبريره لأخطاء صاحبه؛ وإلا؛ كيف لا تكون منقصة لمَن يُنسب للمشيخة السلفية، وهو لا يعرف معنى «الحاكمية» وموضع الخلل فيها وفي إطلاقها والغلو فيها، ثم يقول لا تعتبر منقصة؟! فلماذا إذا بتصدر للكلام في شؤون المنهج وهو لا يحسنه ولا يدرك مسائله الخطيرة حتر يفهمه غيره ؟!

وحتى تباهيه بعدم علمه بما يحدث في الساحة الدعوية؛ **لولا أن يقرأ عليه بعضهم ما يجري في هذه المواقع: ليست منقصة؟!**

وقوله: «عكس من بقي لأشهر يكتب ردًا ظننا في التحذير من السرورية، حتى خابت آمالنا وآمال أقرب الناس إليه منهم [عبد النصير أبو أنس] أخرج لنا «تهافت التهافت».

وجوابه: أنه بعدما ظهر مستواه العلمي؛ فمثله، -وكذا أنصاف الطلبة-؛ لا يجرأ أن يتكلّم على «تهافت التهافت». أو قل: «**انقضاض الاعتراض**» وهو أول الردود خلاف ما توهم وأوهم.

أما الذين **يوقرون العلم وأهله؛ كانوا يتحرّون الحلقات بشغف**؛ بل لقد اطّلع على تلك الردود بعضُ المشايخ الكبار، وأقرّ أنه استفاد منها كثيرا.

كما أن بعض المشايخ الكبار، نصح بعض السلفيين بقراءتها، وقال: **لو فهمتم ما فيها، لأغناكم عن الردود.**

وما دامت خابت يومئذ آمالهم؛ فكان عليهم أن ينبروا للردّ عليه، ويبرزوا في الميدان! أم أنّ انتقاداتهم وراء الكواليس فقط!

أمْ أنّ النصيحة، لم تكن يومئذ واجبة في وقتها، بل يجوز تأخيرها إلى وقت الحاجة؛ لتصفية الحسابات؟!

وأيضا؛ ألم تخب آمالهم يوم نشر مقالين فقط، وبأسماء مستعارة؛ ونحن نؤلّف لأشهر، ونكتب بأسمائنا؟!

وهل كان يرى جواز الكتابة بالأسماء المستعارة؛ لما تعلّق الأمر به؛ ولما تعلّق بالقنوات السلفية؛ تغيّر رأيه؟! أم مواقفه، وآراؤه؛ أشبه بالأرجوحة؛ تميل مع مصالحه، ومآربه؟!

**يتبع بإذن الله ...**

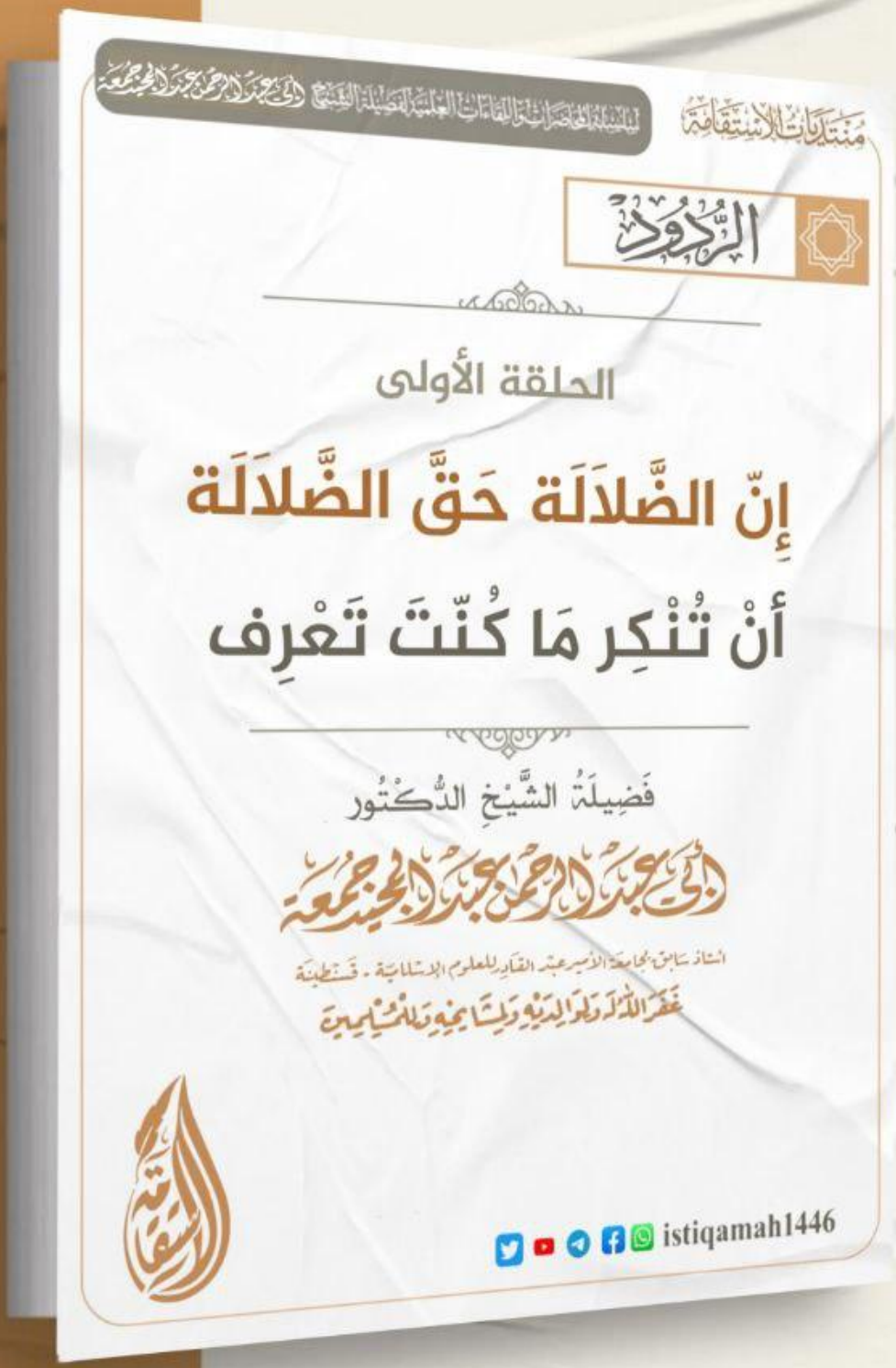


مَوْقِعُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الدُّكْتُور
أبي عبد الرحمن عبد المجيد جمعة
أستاذ سابق بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة
istiqamah1446